مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 67-90

الحداثة، العولمة والتنمية المستديمة وتباين المسارات

Modernity, globalization, sustainable development and divergence of paths

العقون جلول

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، laggojel@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/13 تاريخ القبول: 2021/10/14 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

يعالج الموضوع مسار الحداثة و العولمة و التنمية المستديمة ، على اعتبار أن الحداثة كنسق اعتقادي قائم على الأحادية الحتمية أدى إلى إخفاقات جسيمة لاسيما على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وما ترتب عنه من دمار على المستوى البيئي، مما أدى إلى بروز تيارات وصفت كبدائل لنموذج ما بعد الحداثة، غير أن العولمة لم ترقى إلى ذلك المسار الإصلاحي للشرخ الذي أحدثه النموذج الحداثي بقدر ما حطمت الأسس الرئيسية التي بنيت عليها الحداثة بداية بمكون الدولة الأمة ، و إن كان القاسم المشترك بين الحداثة والعولمة يتمثل في الرأسمالية الليبرالية كنظام إقتصادي أكثر فتك بالبيئة، فالفارق بينهما يتمثل في كون العولمة قد قفزت على الحدود القومية ناقلة بذلك هذا النظام من طور القومية إلى ما فوق قومية، و بذلك نقل اسباب الخراب الجزئي إلى الخراب الكلي من خلال رفع كل أشكال الحواجز أمام آليات و فواعل النظام الرأسمالي، ومن جهة أخرى تبدو رؤية التنمية المستديمة أكثر عقلانية بصفتها نموذج إصلاحي بديل لما بعد الحداثة، لكونها تنطلق من منطلقات مترابطة مع إخفاقات الحداثة ومعالجة نتائجها وطرح فكرة الإتزان البيئي كمحدد للإقتصاد والنمو. ومن خلال تحديد مسار العولمة والتنمية المستديمة تظهر لنا معالم التناقض في الجدل الفكري المبرر لكلا التيارين

كلمات مفتاحية: الحداثة، العولمة، التنمية المستديمة، الرأسمالية، البيئة.

Abstract:

The topic deals with the path of modernity, globalization and sustainable development, On the grounds that modernity as a belief system based on deterministic singularity has led to serious failures, Especially on the economic and social level, And the resulting devastation at the environmental level, which led to the emergence of currents described as alternatives to the postmodern model. However, globalization did not amount to that reformist path to the rift caused by the modernist model, as much as it destroyed the main foundations on which modernity was built, beginning with the nation-state component, And if the common denominator between modernity and globalization is liberal capitalism as an economic system that is more deadly to the environment, The difference between them is that globalization has jumped over the national borders, transferring this system from the stage of nationalism to transnationalism, And thus transferring the causes of partial ruin to total ruin by lifting all forms of barriers to the mechanisms and actors of the capitalist system. On the other hand, the vision of sustainable development seems more reasonable as an alternative reformist model for postmodernism, Because it stems from interconnected premises with the failures of modernity and treats its consequences and put forward the idea of environmental equilibrium as a determinant of economy and growth, And by defining the path of globalization and sustainable development, the signs of contradiction in the justified intellectual debate for both currents appear.

Keywords: modernity; Globalisation; sustainable development; capitalism; The environment

المؤلف المرسل: العقون جلول، **الإيميل:** laggojel@yahoo.com

مقدمة

يعترف الكثير من الباحثين بصعوبة إرساء التنمية المستديمة كمشروع قابل للتطبيق بما تحمله مدلولاتها و ما يتجلى من علاقات معقدة ضمن أبعادها الموصوفة، لاعتبارات تظل مرتبطة بالواقع المركب الذي أفرزته الحداثة من جهة و ما فرضته العولمة من جهة أخرى مما جعل العالم يقف أمام تحديات تبدو غير متكافئة بين العالم المتقدم و العالم المتخلف على خلفية القدرة على الاندماج و التفاعل ضمن عناصر النسق المعولم المهيمن و الذي لا يراعي لفرضية الزوال لمن هو أضعف بقدر مراعاته لهيمنة القوى الكبرى واجتياحاتها اللامتناهية للدول الضعيفة، و إن كانت العولمة مثلما يعرفها ستيوارت سيم.. أنها السعي إلى خلق وتأسيس سوق اقتصادية عالمية تعمل من خلالها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود على إضعاف وتهميش سلطة الدولة القومية وقدرتها على التحكم بأسواقها واقتصادياتها المحلية...،فإن ذلك يبدو تحديا مستعصيا يواجه التنمية المستديمة دوليا و محليا، و يؤكد مقولة أن العولمة ماهي إلا قفزا عن التصحيح المفترض لمسار الحداثة و نتائجه المدمرة إلى ماهو أكثر تدمير من خلال انتقال الرأسمالية الإمبريالية من مرحلة الرأسمالية القومية إلى مرحلة الما فوق قومية و منه إلى اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، على نحو يقود إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة إلى حد بعيد، و من جهة أخرى تبدو رؤية التنمية المستديمة بمثابة الرؤية التي تأسست على إخفاقات النموذج الحداثي بحيث تقدم لنا نموذجا يرتكز أساسا على أخلقة العملية الإقتصادية مراعاة في ذلك لكل الأبعاد المتصلة بحياة الإنسان..،

و منه نطرح **الاشكال التالي**: إذا كانت كلا من العولمة و التنمية المستديمة يمثلان تيارين لما بعد الحداثة فأيهما يعتبر أكثر توافق وامتدادا لها ؟

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من كون العولمة و التنمية المستديمة تيارين نشآ في أعقاب الحداثة على اختلاف بين مسار التيارين، بحيث تتخذ العولمة من إخفاقات النموذج الحداثي مجرد أزمة يمكن تجاوزها لاسيما ما تعلق بجدلية النمو/ البيئة على اعتبار أن مفصل الإمتداد بينهما هو النظام الرأسمالي، بينما تمثل التنمية المستديمة و أطروحاتها نقطة القطيعة للتيار الحداثي و الرأسمالية بالرجوع إلى المحددات البيئية كضابط لكل النشاطات الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة لتحديد اتجاه المسارات الثلاثة مع التركيز على التناقض الصارخ بين مسار العولمة و مسار التنمية المستديمة التي لا تزال في معظم جزئياتها غير قابلة للنزول كمشروع قابل

للتنفيذ خاصة إذا تعلق الأمر بالأطر المافوق وطنية وإقليمية، لما في ذلك من تعارض و تباين في المبادئ و الأهداف و القيم التي توجه المسارين، و عليه فمعرفة العلل و الكوامن الضامرة بين الإتجاهين، يمكن أن يبرز لنا التحديات القائمة حيال تبني مشروع التنمية المستديمة كمشروع حضاري و ما يمكن النزول به على المستوى المحلي في جوهر الرؤية، كما أن لتحديد السياقات الفكرية و الأدبيات التي تميز هذه التيارات يمكن له أن يكشف لنا الأبعاد و المستويات التحليلية المتصلة بالموضوع.

و يمكن مناقشة الموضوع من الزوايا التالية:

أولا: الحداثة

لقد افترضت نظريات الحداثة أحادية و حتمية المسار الذي سوف تضطر المجتمعات كافة لسلوكه، ولو في أوقات متباينة زمنيا. غير أن الواقع أظهر، خصوصاً ابتداء من سبعينات القرن العشرين، عدم جدوى هذه الافتراضات. إذ أن التطورات الفعلية للمجتمعات التي سلكت طريق التحديث، كانت في حالات عديدة بمثابة نفي لهذا "التنميط"، ورفض لهيمنة برنامج الحداثة الغربية. فقد انتهت مسيرة التحديث في معظم بلدان العالم الثالث في تلك الفترة بالفشل، بحيث بات حجم تدمير ثقافاتها التقليدية أكبر من مدى اكتسابها أسس المجتمع الحديث حسب المفهوم الغربي.

تشير العلاقة بين الحداثة و التنمية المستديمة إلى حجم الدمار الذي خلفه نموذج الاقتصاد الرأسمالي الليبيرالي المهيمن بوصفه اقتصاد قائم على النهم المادي و استخلاص الموارد الغير متجددة واستنفاذها بهدف الرفع من الطاقة الانتاجية و ليس استجابة لزيادة الطلب على السلع، ناهيك عن استنفاذ الموارد المتجددة بدرجة أكبر من دورة نضوجها في الطبيعة،مما أدى إلى ظهور اختلالات و ظواهر بيئية أصبحت تتهدد حياة الانسان كالتغير في كيميائيات الأرض الناتجة عن الأمطار الحمضية جراء الانبعاثات الغازية المتزايدة كنتيجة لزيادة حجم التصنيع، و منه التشوه الذي طال الأنظمة البيئية نتيجة لتلوث الماء و الهواء...، إلى جملة من الظواهر الأكثر تعقيدا كالإحترار و الاختلال المناخي الموسمي، و الأمطار الحمضية ..الخ ، لذا يمكن القول أن ديناميكية النظام الرأسمالي الليبيرالي هي في الحقيقة لا تراعي لأي محدد خارج نطاق العملية الاقتصادية القائمة على الربحية و منها المحددات البيئية التي ينبغي أن تكبح عجلة النمو الاقتصادي لصالح الاسترجاع البيئي، كما أدت هذه الدينامية إلى تشكيل منظومة قيمية مع ترسيخ معتقدات مادية بحتة جرى تأثيرها على البنى السياسية و الإجتماعية و الثقافية، و على الرغم من الشرخ الذي أحدثته الحداثة على صعيد البعد الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و البعد البيئي إلا أنها ظلت تقاوم من أجل بقاءها كنسق اعتقادي مبررة

جميع اخفاقاتها بوجود التخلف و نقص الابتكار، و قد عبر بول هاوكن Hawken عندما صرح بأن الحداثة قد أنتجت و بشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد أن جميع حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أو في الموارد يمكن تجاوزها من خلال التنمية، و الابتكار، و التمويل و النمو.

وفي نفس السياق أعطت شارلين سبرتناك C. Spretnak جملة من الخصائص للحداثة، تتضمن ما يلي:[1]

1 الانسان الاقتصادي: بمعنى بناء الإنسان الذي يعطي الرفاهية الاقتصادية أولوية لغاية تحقيق الرفاهية الاجتماعية بشكل عام.

2 النزعة التقدمية: أي أن التقانة سوف تجد طريقها لحل كل المشكلات وان حياة الانسان سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة

3 النزعة التصنيعية : بمعنى أن العملية الانتاجية الواسعة سوف تؤدي إلى الوفرة و منه إلى الاستهلاك الواسع تماشيا مع قاعدة ساي : العرض سيخلق طلب مساو له.

4 النزعة الاستهلاكية: أي أن الاستهلاك المادي هو غاية الرفاه.

5 النزعة الفردية: وهي التنافس بين الأفراد لتحقيق المنفعة والمصالح الفردية التي تنعكس بالإيجاب على المنفعة العامة.

و من خلال فهم الحداثة و تحديد ملامحها يمكن القول أن المشروع ما بعد حداثي يعتبر مشروعا إصلاحيا للحداثة ذاتها، مثلما يعتبر محاولة لتفادي السقوط و تجنب هذه الحتمية التي تعكس الإنزلاقات المترتبة عن نقد الأفكار و التجريد المبالغ حيال الواقع الذي إنجرت ورائه الحداثة عبر تاريخها الممتد، و الذي حدد ملامحه "بيرمان" و "هارفي" بصورة عامة في مراحل أربعة[2].

1- طور التنوير والذي ارتبط بتقدم المعرفة العلمية على حساب المعرفة الدينية من خلال تضاؤل سلطة الكنيسة والدين والتركيز على مفاهيم العقل والرشادة والعلم باعتبارها أسس التقدم البشري، ومن أهم رواد هذه المرحلة نيوتن ولوك وباسكال وديكارت وغيرهم من علماء القرنين السادس عشر والسابع عشر.

2- الطور الجمالي التذوقي و يأتي بعد عام 1848 حيث تم تحدي مفاهيم التنوير و الرشادة و العلم واعتبرت أنها ليست الطريق الوحيد إلى الحقيقة ، و إنما هناك طرق متعددة، و قد أطلق على هذه المرحلة بمرحلة النسبية و المنظوراتية، و من أهم روادها: نيتشة، ماركس، فيبر، بودلير، اينشتاين، و قد سادها شعور بالتشاؤم إزاء قدرة العقل و العلم، و بداية ظهور مبادئ سامية كالحرية و الفردية و المساواة.

3- الطور البطولي و قد جاء بعد الحرب العالمية الأولى، و هي المرحلة التي اتسمت بالحث عن بطل أسطوري يعيد البشرية مرة أخرى إلى التنوير و أهدافه ، و يتجاوز بربرية الحرب و يحول دونها إلى الأبد، و قد اتخذت صورة هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند عند المفكرين و المعماريين و الفنانين، و في السياسة برزت الفاشية و النازية و الشيوعية.

4- الطور العالمي في التحديث و هي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وارتبطت بالسيطرة العالمية و التغلغل الدولي للرأسمالية ، و شهدت عودة تفاؤلية الحداثة في طورها الأول مرة أخرى ، و لكنها تفاؤلية في صورة سلطوية جبرية حيث أضحى التقدم و التطور أمرا تحتمه النخبة الثقافية و السياسية و الأكاديمية الغربية و ترسم صورته و تستخدمه لتبرير الأوضاع القائمة و استمرارها.

وفي سياق المرحلة الرابعة عرفت بلدان العالم الثالث إخفاقات غير متناهية، سواء عن طريق محاولات اتباع نموذج الحداثة الغربي، أم على طريق اتباع الخيار الاشتراكي، و هي الاخفاقات التي بددت أوهام وأحلام مرحلة الاستقلال، فتصاعدت في تلك البلدان موجة العداء للحداثة وظهرت نظريات و رؤى تؤسس لطور ما بعد الحداثة أو تعددية الثقافات، تعبيراً عن سياسات تؤكد خصوصية الهوية والانتماء الثقافي، وتتجه نحو فضاءات اجتماعية وسياسية وثقافية جديدة مستقلة ذاتياً.

لقد كان هدف حركة "ما بعد الحداثة" التي برزت في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، استيعاب مسيرة الحضارة الغربية التي تأسست منذ عصر التنوير، والعمل على تجاوزها من خلال إجراء مراجعة نقدية لها، والتأسيس لوعي حضاري جديد أساسه التنوع الحضاري، أو تعدد الحداثات ونسبية المعرفة واحترام الفوارق بين الثقافات، والتعددية السياسية والثقافية.

و على الرغم من أن هذه المرحلة تقتضي نشوء تيارات مجابهة من أجل تفكيك النسق الاعتقادي الحداثي داخل كيان الرأسمالية ذاتها في عناصرها و آلياتها و في تغيير نزعتها، خاصة مع ظهور تقرير يوم

القيامة للزوجين "ميدوز" و الذي مهد لمؤتمر استوكهولم سنة 1972، و الذي أسس لمرحلة الوعي العالمي بالقضايا البيئية، و المسارات التي تأسست على هذا الوعي بصفة مشهودة لأن وصلت إلى قمة اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 التي انبثقت عنها رؤية التنمية المستديمة.

ثانيا: العولمة

لا يمكن ربط العولمة في سياق تراتبي على أعقاب الحداثة بحجة أن العولمة هي ليست مشروع جديد و قد مرت بمرحلتين أو موجتين بحيث تميزت **المرحلة الأولى** 1870-1914 بعدم وجود قيود على انتقال السلع و العمالة و رأس المال بين الدول ،كما رافق ذلك تخفيف تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية واعتماد مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر"، و يؤكد كينز على أن النمو الاقتصادي السريع و الاندماج الدولي في هذه المرحلة هما بمثابة محور الاقتصاد العالمي، كما ميز هذه المرحلة تسارعا في تدفقات التجارة الدولية بمعدل أسرع من معدلات نمو الناتج العالمي.

أما **المرحلة الثانية** 1950 إلى يومنا هذا، و أهم ما ميز هذه المرحلة هو تطبيق الكثير من السياسات للحد من الحواجز الوطنية التي تعترض سبيل المعاملات الاقتصادية الدولية، كما كان للتكنولوجيا أثر بالغ في تقليص الحواجز الطبيعية المتعلقة بالزمان و المكان، و كان للإنخفاض الشديد في تكاليف انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و المعلومات أثر بارز[3]..، و في سياق أخر كان لسقوط وانهيار الشيوعية سنة 1989-1990 أثر في تغير السياق المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، و بدأت جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سنة 1986 و هي الجولة التي هيأت الساحة الدولية لتحويل الغات إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995. و نتاجا لهذه المرحلة مثلت التجارة الدولية و تدفق رؤوس الأموال و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أهم آليات العولمة، كما ترتبط هذه الآليات بالفاعلون الأساسيون من الشركات المتعددة الجنسيات التي تحوز على ثلثي التجارة العالمية وشركاتها الفرعية بنحو ثلث الصادرات العالمية، و هناك 65.000 من الشركات الناشطة دوليا و نحو 850.000 من الفروع الأجنبية التابعة لها، تشكل الفاعل الرئيسي في نظام الانتاج العالمي، مما جعلها أساس بنية الاقتصاد العالمي، و أدى توسيع نطاق استثماراتها في ربوع العالم إلى نقل النظام الرأسمالي العالمي من مجموعة اقتصادات رأسمالية قومية إلى كيان رأسمالي موحد يتخطى الحدود القومية.

و لعبت المؤسسات المالية و النقدية كآلية دعم للنظام الرأسمالي من خلال مؤسسات "بروتن وودز"، البنك الدولي WB، و صندوق النقد الدولي IMF ، و منظمة التجارة العالمية WTO، في مسار الإصلاحات التي قامت بها الدول النامية التي لجأت لهته المؤسسات و ذلك من خلال السياسات المفروضة و التي ترتكز أساسا على تحطيم كل أشكال الحدود أمام اجتياح الرأسمالية لها، أما في مجال المال فقد هيمنت السوق المالية على سوق السلع، و تمركز الاقتصاد العالمي حول الأسواق المالية. إن التطور الهائل في وسائل الاتصالات، المقترن بثورة المعلوماتية، سهّل ووسع مجالات تدفق رؤوس الأموال عبر العالم على نحو لم يسبق له مثيل، في ظل هذا النظام المالي العالمي الجديد نمت الأسواق المالية بصورة مستقلة عن حاجات التمويل الفعلية، وانتقلت قيادة الاقتصاد العالمي من أيدي المستثمرين ورجال الأعمال العاملين في ميدان الاقتصاد الفعلي، والمرتبط أساسا بالعملية الإنتاجية والمؤهلين بالتالي لاحتساب المخاطر المرتبطة بعوامل العرض والطلب الحقيقية، إلى عهدة المدراء الماليين ورجال المصارف وخبراء الأسواق المالية والمضاربين، الذين يتعاملون مع اقتصاد افتراضي بعيد عن أرض الواقع.

و مع بروز مراكز جديدة للقرارات السياسية الدولية تصدع نظام الدولة – الأمة (أحد المشروعات المؤسساتية الأساسية للحداثة) الذي ظل يشكل أساس النظام العالمي على أمتداد 350 عاماً، وطرأ تغيير جوهري على مفهوم الديمقراطية (وهو أيضاً أحد المكونات الأساسية للحداثة) كمؤسسة عالمية[4].

وإن كانت العولمة هي الرأسمالية في أعلى وأرقى مراحل تطورها. أو الشكل المتقدم لرسملة العالم، فإن حجم الدمار الذي خلفه النموذج الحداثي على البيئة سوف يزداد حدة وانشار بفعل العولمة و تخطي الرأسمالية الليبيرالية للحدود القومية و منه تعميم مسببات هذا الدمار، و بالنظر إلى إخفاقات الحداثة ذات التكلفة الضخمة فإن العولمة كمسار لم تعرف أي انكسار في خطها الاعتقادي أو السياسي أو إجرائي أو حتى مجرد التغيرات الجزئية على مستوى آلياتها...كمبادرة إصلاحية لكبح جموح النمو لحساب البيئة، و هو ماتضمنته التنمية المستديمة في مسار مغاير ترتب عن إخفاقات الحداثة.

ثالثا: التنمية المستديمة

تظهر رؤية التنمية المستديمة مرتكزة على نتائج الحداثة و ما أفضت إلية من تآكل و اختلالات للنظم الإجتماعية، بناءا على التآكل و الإختلال البيئي، و هنا برزت صورة عاكسة للإنقسامات الفكرية بين تيار يحاول تبني إصلاحات جديدة في صلب الحداثة، و تيار مناهض لهذا النموذج يدعو إلى القطيعة مع كل المقولات التي يتبناها هذا التيار الإصلاحي من منطلق التمديد للنهج القائم، و في صميم و محور

الرؤية (التنمية المستديمة) ،وقد عرفت المقاربات الإقتصادية حول فكرة الإستدامة البيئية تيارين مختلفين، بحيث يمثل الأول التيار المعتدل و الذي يعرف بحركة الإستدامة الضعيفة "weak sustainability" ، بينما يمثل التيار الثاني حركة الإستدامة القوية " strong sustainability" و هو تيار ثوري عرف بنضاله الشديد حول فكرة العدالة و الديمقراطية يميل بتطلعاته نحو التغيير الجذري و شعاره في ذلك "أن العالم المستديم يجب أن يكون عالما تسوده العدالة و المساواة بين الدول"، على عكس التيار الأول و الذي يميل إلى النهج الإصلاحي، و لعله السبب الذي لاقى من خلاله قبولا واسعا لدى حكومات و ساسة الدول الصناعية المتقدمة بما يتوافق مع مصالحها و إسترتيجياتها إتجاه المعضلة الإقتصادية البيئية التي تواجهها، و سوف نتطرق إلى إبراز أهم الأفكار التي ميزت كلا الإتجاهين من خلال المطلبين التاليين:

الإستدامة الضعيفة weak sustainability

تذهب هذه الحركة إلى أن العالم بإمكانه توسيع نطاق مخزون الثروة و الموارد من خلال عملية إستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي كداعم لقوة الحمل البيئي إتجاه تحدي الموارد الغير متجددة، و تطوير الموارد المتجددة ، مع إمكانية الحفاظ على البيئة من خلال الإستخدام الأمثل و الرشيد للموارد ، و الإعتماد على التكنولوجية العالية في مواجهة التلوث، فالبنسبة لهذا التيار.. الخطر البيئي لا يمثل المشكل الأهم طالما أن البشر بإمكانهم إخضاع الطبيعة للإستجابة إلى متطلباتهم ، و يبرز هذا التفاؤل المفرط من خلال ثقتهم الزائدة في التقدم التكنولوجي و الذي حسبهم بإمكانه السيطرة على كل المشاكل البيئية، ويجادل أنصار هذا الموقف بحجة أن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن والمتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الخاطئة في التعامل مع البيئة. و من خلال هذا فالإقتصاد الرأسمالي ليس سببا في حالة التردي التي آلت إليها البيئة ، و كأننا نستشف حالة من رد الإتهام القائل بعدم فعالية النظام الرأسمالي في رصد المحددات البيئية للإقتصاد و الإلتزام بها، فالبنسبة لهذه الحركة تعد الحالة البيئية الحرجة مجرد "ممارسات حمقاء" تعزى للجهل و الأمية و هي صفتان ملازمة أكثر للمجتمعات الفقيرة. يمكن كبحها من خلال. سن تشريعات و قوانين ردعية وتغيير في محتوى السياسات العامة، مع الإهتمام أكثر بالتعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة

إلى مالكيها ، والتأكيد على الإلتزامات الأخلاقية حيال الأجيال المستقبلية ، وتشجيع الإدارة الرشيدة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية .

و بهذا فإن أنصار هذه الحركة يمثلون إمتدادا للفكر الحداثي ، و إن كانت تطلعاتهم إصلاحية فيما يخص بعض التنازلات الإقتصادية لصالح البيئة ، إلا أن القطيعة مع الأساليب و المناهج الرأسمالية القائمة غير معرضة للطرح بالنسبة لديهم طالما ظل إيمانهم قائما حيال قدرات الإنسان في تجاوز الأزمات بإعتماده الخبرة العلمية و التكنولوجيا فائقة التحكم ، سواء تعلق الأمر بندرة الموارد ، أو ببعض المشكلات البيئية ، ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه و استغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا لمعنى التقدم. و لكن على الرغم من التفاؤل المبالغ فيه من طرف هؤلاء وثقتهم في العلم والتكنولوجيا ، إلا أن البيئة تطرح مشكلة نضوب الموارد الغير متجددة بصفتها المادية البحتة و التي لا تخضع إلى قانون الإحلال، بحيث لا يمكن تعويضها من خلال التكنولوجيا ، فهذه الأخيرة يمكن لها أن تساهم في رفع وتيرة الإنتاج، مثلما يمكن لها أن تساهم في رفع درجة النمو ، ولكن لا يمكن ذلك إلا إذا توفرت الموارد و التي تمثل في حد ذاتها أساس النمو .

و إن كان زعم هؤلاء يرتكز أساسا على العلم و التكنولوجيا في إرساء الإستدامة البيئية ، فإنهم لا يطرحون المشكلة في سياق الخصائص التي تتميز بها، على الأقل من حيث أن المشكلة تتميز بسوادها على العالم بصفتها مشكلة واحدة، بينما تتباين أجزاء العالم من خلال معيار التحكم في التكنولوجيا و المستوى العلمي المطلوب لتجاوز هذه المشكلات، و إن كان خطابهم صريح في اتهام الجهل و الفقر و الحرمان كمسببات للتردي البيئي، فإنهم كذلك لا يعطون الوصفة العادلة في كيفية إستفادة السواد الأعظم من العالم من نقل التكنولوجيا و أساليب التحكم في إخضاع البيئة إلى مطالب البشر، مما يجعل الشكوك تحوم حول تعجيز المجتمعات المتخلفة و وضعها تحت ضغوط إضافية يميزها التخلف و عدم التحكم في التكنولوجيا مما يجعلها ترضخ لمبدأ الخبز مقابل الموارد.

إن أنصار هذا الإتجاه لا يرون في البيئة مشكلة تدفع إلى تحويل منطق النمو الإقتصادي و إخضاعه إلى مطلب التوازن البيئي، بقدر ما هم مصرون على الإبقاء على منطق خضوع البيئة إلى المطالب الإقتصادية، رغم أن محور التنمية هو الإنسان ، و الإنسان في حد ذاته هو بحاجة إلى بيئة قابلة إلى توطينه قبل الشروع في التفكير حول تلبية حاجاته، ولعل هذا ما يكشف عن السياق الذي ينحو نحوه هؤلاء ، و هو بطبيعة

الحال سياق غير محايد في معالجة فكرة الإستدامة البيئية ، بحيث يأخذها وفق السياق الإصلاحي الذي ينبغي أن يترتب على أخفاق نموذج الحداثة و التصنيع دون قطيعة مع النموذج الإقتصادي الرأسمالي، مثلما هو مساير لمشروع العولمة الإقتصادية و لا يعارضها رغم التناقضات الصارخة بين متطلبات البيئة و متطلبات النمو، ورغم إقرار الإتجاه النيوكلاسيكي بإخفاقات السوق و الجهاز الحكومي معا في هذه المسألة.

والجدير بالإشارة إلى أنه و خلال العقود الأربعة الماضية تم استيعاب الاعتبارات البيئية الأساسية بنجاح من خلال مؤشرات كل من التنمية المستديمة والتحديث البيئي اللذين يهيمنان على الخطاب البيئي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن حركة الاستدامة البيئية الضحلة هذه تمثل حيزا من المنظورات المتناقضة بل إن ما نجده في الواقع هو تعاقب مرحلي للفكر بين منظريها. وبرغم أن ما يميز هؤلاء هو أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحماية البيئية. وبدلا من الاعتقاد بوجوب إيجاد حلول للآثار السلبية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للرأسمالية باستخدام ذكاء وإبداع المجتمع بشكل عام، فإن أنصار الاستدامة الضحلة يزعمون في الغالب أن على الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل. ولذا فإنهم يتبنون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة، وترشيد استخدام الموارد،[5] واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة وتقدير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة[6].

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من

الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله.[7]

أما فيما يتعلق بمصطلح dematerialization ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كليا بنظائرها الافتراضية. ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الإحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماما كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيرا على البيئة التي يعيش فيها الإنسان. فقد أعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلا سيقضي بالتدريج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستتقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكا معتادا للإنسان المتحضر- مثل التسوق، والخدمات البنكية، والعمل- من بعد من خلال أجهزة الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلا عن الازدحام السكاني.

ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضا "افتراضيا"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاما. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية. و لا يزال مثل هذا الأمر قائما حتى في الدول المتقدمة. فضلا عن ذلك يجب ألا ننسى عامل أخر لا يقل أهمية فيما يتعلق بمزيد من التطور في المواصلات "الحقيقية": فمع انتشار الناس وتوزعهم على "قرى الحاسوب" ستزداد المسافة بين المنتج للسلع والمستهلك لها كما هو ملاحظ في تجربة البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال. وحيث أنه لا يمكن لثلاجة منزلية مثلا طلبت عن طريق الانترنت أن ترسل عبر الفاكس أو الحاسوب فإن حركات الناس عبر المكان تتزايد بنفس معدل تزايد الاتصالات الاليكترونية بينهم.

وهناك أثر أخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة. فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريبا لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدرا مطردا من الطاقة. فالأجهزة التي تعمل ليلا ونهارا بدون توقف تعتبر أمرا معتادا كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، و أن الأمر سيتطلب إنتاج قدرا أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالبيوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأتمتة الذكية. وعندما

نأخذ في الاعتبار أن القدر الأكبر من كهرباء العالم يتم توليده من خلال محطات الكهرباء الحرارية التي تستخدم أساسا الوقود الاحفوري كالنفط الخام أو الغاز الطبيعي فذلك يعني أن زيادة الضغوط على البيئة لازال في منحى تصاعدي، مما يعني أن مشروع التنمية المستديمة مرهون بذلك.

و يتفرع ضمن أدبيات هذا الطرح إتجاهين ، يعرف الأول ب " التحديث الإيكولوجي" "Ecological Modernization"[8] و الذي يرى بأن الممارسات الرأسمالية القائمة هي مرتبطة بمفصلية نموذج الحداثة و المؤسسات العلمية و التقنية الحديثة بما لا يجعلها تتعارض مع متطلبات البيئة، و أن التعارض هو كامن في الجهل و الجشع و سوء السدادة و هي متغيرات يمكن تجاوزها بكل بساطة من خلال عملية تحديث إيكولوجي للأوساط التي تفتقر للمعرفة التامة بهذا الوازع من خلال تطوير أساليب التعليم و تقويض بعض التجاوزات من خلال سن التشريعات الملائمة لذلك ، و ترشيد إستخدام الموارد. و بذلك يضع هذا الإتجاه التحدي الأساسي لتجاوز حالة التردي البيئي و هو الرفع من مستوى الإبداع التقني. و بذلك هم يرفضون النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل. فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الأيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل الخيارات الممكنة للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة[9]. غير أن المنطق يجرنا إلى تصور أكثر تشاؤما في ظل تطور التقانة خاصة فيما يتعلق بإرتفاع الفجوة بين الإقتصادات العينية و ما يقابلها من إقتصادات نقدية و التي يمكن أن تتعاضم بفعل القطاع المعلوماتي و تطور التقنية ، مما ينتج عنه عدم التوافق بين أثر خطى التطور بشكل عام و أثر الخطى الإيكولوجية ، هذا إذا سلمنا بأن أي تجاوز للنمو الإقتصادي لمقدرات البيئة سوف ينتج عنه حتما إنتهاكات لحقوق الأجيال القادمة، و هذا يعتبر في حد ذاته ضربا في صميم فكرة التنمية المستديمة.

و يذهب "دريزك" "Dryzek" إلى أنه "يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنيوية يمكن تجاوزها من خلال إعادة هيكلة و تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي[10]". وهذا إعتراف ضمني على عدم نجاعة قوى السوق التي ينظرون إليها كحتمية لا بد أن يتم التوافق بينها وبين الإلتزام الإيكولوجي ، ناهيك على الإخفاق الحكومي الذي هو بحاجة إلى مراجعة ضمن الفواعل المشتركة كالمؤسسات و الشركات و العلماء و أنصار البيئة من أجل إعادة الصياغة للإقتصاد

السياسي الرأسمالي وفقا للأسس البيئية، فالتلوث البيئي بالنسبة لهم من خلال هذه الوجهة ما هو إلا عارض لانعدام الكفاءة البنيوية[11].

ولا ينكر أنصار هذا التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية لكنهم بدلا من تبديد جهدهم في إنكارها يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا وسياسيا وبيئيا. أي أن الحماية من التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة مجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مصب نفايات يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية. وباختصار يمكن القول أن اتجاه التحديث الإيكولوجي يمثل أساسا اقتراب حداثي وتكنوقراطي للبيئة يرى أنه يمكن إيجاد حلول تقنية ومؤسساتية للمشاكل القائمة، وأن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه يتمثل في أن القيم الاقتصادية والإيكولوجية يمكن أن تكون متوافقة، وعندما يتحقق مثل هذا التوافق يتم تحويل المبادئ الإجرائية (مثل التنمية المستديمة) إلى معرفة اجتماعية ومؤسساتية. و خلاصة لذلك فهم لا يرون في جدلية البيئة و النمو الإقتصادي تحديا بقدر ما يصرون على إمكانية مساهمة النمو الإقتصادي في إصلاح البيئة، رغم أنه من بين النتائج الأكثر جدلا و التي أفضت إليها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، أن التنمية المستديمة تتطلب نمو إقتصاديا سريعا، و يقوم هذا الإفتراض على حقيقة أن المجموعات السكانية المتنامية و المجموعات السكانية الفقيرة بحاجة إلى السلع و الخدمات كي تلبي حاجاتها الأساسية و أن " تلبية الحاجات الأساسية تعتمد في جزء منها على تحقيق نموا كاملا ، و أنه من الواضح أن التنمية المستديمة تتطلب نموا إقتصاديا في المناطق التي هي دون تلبية تلك الحاجات، أما في المناطق الأخرى فإن التنمية المستديمة يمكن أن تكون منسجمة مع النمو الإقتصادي شريطة أن يعكس محتوى النمو المبادئ العامة للإستدامة و عدم إستغلال الآخرين[12]. و هذا يبدو إلى حد بعيد غير ممكن إذا ما اعتبرنا أن حجة أنصار التحديث الإيكولوجي قائمة على العلم و التحكم في التكنولوجيا، و هي الإعتبارات نفسها التي تمثل التحدي بالنسبة للمناطق المتخلفة و الفقيرة حيال مشروع التنمية و النمو في آن واحد، و لعل هذا ما يؤكد عدم حيادية الطرح بالنسبة لهؤلاء، مثلما يعكس معيارية الرؤية من مدخل التباين بين مستوياتها من جهة، و بين مستوى التقدم للدول من جهة أخرى.

أما الإتجاه الثاني فيعرف "بالبديل الأخضر" و أحيانا يعرف بإتجاه "العدالة البيئية"، و بالنسبة لهذا الإتجاه فإن إستمرار عملية التحديث الرأسمالية تحت دعوى حفز النمو الإقتصادي كطريقة لعلاج كل من مشاكل البيئة و الفقر سوف يفضي بالعالم إلى وضع لا يمكن إستمراره بسبب نفاذ الموارد، و لذلك فهم

يدعون إلى الإبتعاد عن الحداثة بالإنسحاب من الإقتصاد الرأسمالي العالمي و الشروع في تنفيذ المشروع التنموي الغير رأسمالي يستند إلى الأنماط الإنتاجية التقدمية السابقة للرأسمالية، بحيث تمثل الوحدة الإجتماعية فيه المجتمع المحلي بكل خصوصياته و منها الثقافية و القيمية و المؤسساتية. و يتسم النهج التنموي من خلاله بالإعتماد على الذات و العدالة الإجتماعية و التوازن الإيكولوجي. و يسعى أنصار هذا الإتجاه إلى إيجاد حلفاء لهم بين المؤمنين بالتقاليد في دول الجنوب و السكان المهمشين الذين يعانون من الفقر و الضياع في المجتمعات الرأسمالية و أعداء الثقافة المادية في هذه المجتمعات. و أبرز دعاة هذا الإتجاه هو فريبرغ و هتن. و يعتبر هذا الإتجاه بمثابة الدعوى إلى كسر مشروع العولمة و العودة إلى منطق الدولة الوطنية و المجتمع المحلي في التعاطي مع مشروع التنمية، ذلك أن حالات الإندماج المتزايدة أفضت إلى عدم التكافؤ بين المجتمعات الغنية و الفقيرة، و أن اللاعدالة بين المجتمعات هي ناتج للإرتباطات بين دول المحور المتقدم و دول المحيط المتخلف[13]، مثلما ينعكس ذلك على المجتمع الواحد بين الأوساط الغنية و الأوساط الفقيرة .

ويزعم هؤلاء أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما وجد التدهور البيئي يكون ذلك مرتبطا بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرون أنه من الظلم تحميل ما ينجر عن حالات التردي و المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسؤولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء[14]

وفي هذا السياق يزعم "آجاي مان" أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية.

البعد الأول: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم. ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية[15]. و هو نفس الرأي الذي يذهب إليه "فورست ميردن" في ربطه للفقر و الجوع و المرض و الأمية كأعراض بيئية ، ثم العالم الهندي الشهير"أمارتيا سن" الذي يرى أن هناك إرتباط و ثيق بين اللامساواة و التردي البيئي.

البعد الثاني: يتحمل الفقراء عبء و تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم[16]. و هذا رأي موافق للذي ذهب إليه الكلاسيكيون الجدد في مسألة إخفاق السوق و في عدم قدرتها على الإلتزام بحدود الملكية وفق المنظور البيئي ، مما ترتب

عنه إنتهاك للسلعة العامة جراء النشاط الإقتصادي الرأسمالي و الذي يعود بالأرباح للرأسماليين ، و تداعيات التلوث للفقراء، و قد عبر الخبير الإقتصادي "جوزيف ستيغليتز" عن ذلك بالقول: "أصحاب البنوك و شركات الطاقة الذين يضعون إقتصادنا في مهب الخطر، قد يجنون مبالغ طائلة ، لكن الخسائر في النهاية ستقع حتما علينا نحن المجتمع ، و شأنهم في ذلك شأن المقامرين المجازفين".

البعد الثالث : يرتبط بالتنمية المستديمة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992م والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة. إلا أن هذه الاستدامة وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة[17] .

الاستدامة القوية " strong sustainability"

يبدو أن رؤية التنمية المستديمة قد أخذت في الإنطلاء على الوازع الإديولوجي، و يمكن إدراك ذلك . من خلال الإنقسام الذي يعكس الإمتداد للفكر اليميني و الفكر اليساري في رسم الرؤية (التنمية المستديمة) و توجيه مسارها، فالاستدامة الضعيفة لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستديمة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي بناءا على أن تحقيق النمو كفيل بمعالجة المشاكل البيئية و تجاوزها، و هي بذلك قد ركزت على الفرضية القائمة على مجموع مخزون رأس المال بدلا من التركيز على نضوب الموارد الطبيعية . و منه فإن فكرة التعارض أو ما يصطلح عليه بجدلية النمو البيئة هو مجرد تخوف مبالغ فيه ، كما أن حالة التردي البيئي ما هي إلا مجرد عارض قد ينتج عن الجهل و التخلف و الفقر ، و هي أعراض يمكن التصدي لها بالعلم و التكنولوجيا ، إلا أن الحقيقة تنذر بغير ذلك كون الحالة التي آلت إليها البيئة من خلال التراجع الرهيب في الموارد الطبيعية و تآكل مقومات البيئة الطبيعية ، و هنا يشير "باربير" و" بيرس" إلى أن بعض الأصول الطبيعية الأساسية ليست لها بدائل حقيقية و يجب الحفاظ عليها بعينها،و أن هذه الأصول ضرورية ليس لإنتاج السلع والخدمات فحسب، و إنما هي ضرورية لاستمرار الحياة ، و على كافة المجتمعات أن تسعى جاهدة للحفاظ على تدفق الخدمات من رأس المال الطبيعي على مر الزمن. و هو الطرح الذي يستند إليه أنصار الإستدامة القوية، و حجتهم في ذلك أن رأس المال المادي لا يمكنه الإحلال محل رأس المال الطبيعي كما لا يمكنه أن يعوض عن إرتفاع درجة الحرارة أو تآكل طبقة الأوزن و لا عن فقدان التنوع البيولوجي، فمحدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي

لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستديمة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[18] . و لم ينفي أنصار الإستدامة القوية الكفاءة اللامتناهية في إستخدام الموارد ، إلا أنهم يؤكدون أن الماضي ليس بالضرورة دليلا صائبا على ما سوف يحدث في المستقبل ، ففي الماضي لم يكن هناك تعارض بين البيئة و الإقتصاد و منه النمو، نظرا لعدم تلاقي خطوط التماس بين الحدود البيئية و حدود الإقتصاد على محور القدرة و الإهتلاك ، و هذا ما يفسر بعدة أسباب نذكر منها :

– ظاهرة العولمة و تنامي الطلب العالمي في ظل الحواجز المرفوعة على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

– حدة المنافسة في الأسواق العالمية مما أدى إلى توسيع حجمها كخيار إستراتيجي لدى بعض المتنافسين.

– زيادة حجم الإنتاج العالمي لتغطية الطلب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة و الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق.

– نفاذ مخزونات الموارد لدى الدول الكبرى المصنعة، مما جعلها تتنافس على بسط النفوذ على الدول المستضعفة و استنزاف ثرواتها.

– التطور التكنولوجي الذي ساهم في التوسيع في محتوى الحاجات، مما جعل فكرة تلبية الحاجة تتغير من مفهوم الحاجات الأساسية كالخبز والحليب، إلى الفكرة التي تنبثق من مفهوم التمكين كالحاجة إلى التغطية بالشبكة العنكبوتية، و هي بوادر ضاعفت من وتيرة الإقتصاد العالمي تارة تحت ضغط الطلب و تارة أخرى في خلق الطلب.

– ظاهرة الأثقفة (الثقافة بالمنظور المعولم) و هي في الحقيقة عملية تكسير للحاجز الثقافي المحلي الذي يوجه الأنماط المحلية و يحافظ على مقوماتها ، و يعمل على تصويبها وفق تطلعات القوى الإمبريالية لخلق الطلب تحت تأثير الوازع الثقافي.

إن هذه الأسباب أدت بالإقتصاد العالمي إلى تحطيم حدود النسق البيئي، و منه برزت بعض القيود على رأس المال الطبيعي بشكل ملزم، و ما يدعم إفتراضات هذا التيار هو أن بعض أنواع رأس المال الطبيعي

لا يمكن إحلاله برأس المال المادي، و دليلهم في ذلك هو إرتفاع درجة حرارة الأرض، مع وجود أدلة دامغة على أننا نبلغ أقصى حد لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، و أن تجاوزه ينذر بعواقب وخيمة و يرى "هيرمان دالي" و هو أحد أنصار هذا الإتجاه، أننا ننتقل من إقتصاد "العالم الفارغ" الذي ينحصر فيه رأس المال المادي الذي أوجده البشر و يفيض فيه رأس المال الطبيعي، إلى إقتصاد "العالم المليئ" و الذي ينحصر فيه رأس المال الطبيعي و يفيض فيه رأس المال المادي الذي أوجده البشر[19] . و هو بذلك يشير إلى الإختلال الحاصل بين البيئة الطبيعية و البيئة المشيدة.

إن لب الإختلاف بين أنصار الإستدامة القوية و الإستدامة الضعيفة لا يتوقف عند محور الإحلال بين المدخرات المالية و الموارد الطبيعية الناضبة ، بل يمتد إلى مسألة أخرى لا تقل أهمية و هي عدم اليقين و التأكد، و السؤال الذي يتردد دوما حول هذه المسألة هو: كيف يمكن ضمان و إيجاد طرق كفيلة بتعويض الضرر الناجم عن الإنتاج و الإستهلاك حاضرا و مستقبلا؟ و الجواب في ذلك لا نستشفه من خلال الطرح الذي جاء به أنصار الإستدامة الضعيفة ، بل كل ما يمكن إستخلاصه هو نتيجة واحدة و هي "عدم اليقين" حول متطلبات المستقبل، و هذا ما يدعم إتجاه أنصار الإستدامة القوية، خاصة عندما نلتفت إلى التاريخ فإن عملية التطور التاريخي لمجموعة المطالب أو محتوى الحاجات فهي في تطور مستمر لا يمكن عزلها عن التطور العلمي و التكنولوجي الذي أفضى بدوره إلى التغيير في محتوى الوسائل و الأدوات ، بمعنى أن ثبات محتوى الحاجة يتوقف على ثبات الإكتشافات العلمية و التطور التكنولوجي و هذا وارد منطقيا، و عليه فليس بإمكان المراهنة على رأس المال المادي و المخاطرة برأس المال الطبيعي في ظل عدم التأكد من إمكانية إحلال الموارد من خلال النمو الإقتصادي و عدم تهديد حياة البشر.

إنه لا يمكن إخفاء فوائد وأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لإستدامة الحياة على وجه الأرض و هو بالنسبة للنظم الإيكولوجية بمثابة الغدد بالنسبة لجسم الإنسان، فهل يمكن للإنسان العيش دونها ؟

إن زيادة فرص علاجات الأمراض و زيادة إنتاجية الأرض و تطوير المحاصيل عالية الإنتاج، و الحفاظ على السلع و الخدمات هي في أصولها مدعمة من النظم الإيكولوجية التي تستند أساسا إلى أرصدة التنوع البيولوجي، فكيف يمكن لنا إحلال هذه الأرصدة ؟ خاصة و هي في أعظم جزء لها غير مدركة لا من حيث عدد الكائنات و لا من حيث الأدوار التي تقوم بها إتجاه الأنساق الطبيعية.

و يرى "بيرينغس" و "بيرس" أن قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود و التعافي لن تستمر إلى ما لا نهاية ، غير أن تحديد زمن نفاذ هذه القدرة يبدو صعب، فقد يتحمل النظام الإيكولوجي دمارا تدريجيا

فترة من الزمن حتى يصل إلى درجة الإجهاد فينهار النظام بأكمله[20]. و إذا كانت نتيجة تعظيم رأس المال المادي تأتي بنهاية الكوكب فما الفائدة منه ؟ و في هذا السياق يقول "أمارتيا سن" "إن عاشت أجيال المستقبل في بيئة ملوثة ، محرومين من الهواء النقي ...فحتى لو كانت هذه الأجيال ثرية ، فثراؤها لن يعوض عنها" [21]

و يندرج تحت حركة الاستدامة القوية عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة " deep ecology " أو المذهب الإيكولوجي ecologism "المتمركز حول البيئة" "ecocentric" والذي تعود جذوره الى الفيلسوف النرويجي "آرني نايس" Arne Naess الذي يعارض بشدة فكرة الاستدامة المتمحورة حول البشر أو فكرة إخضاع البيئة إلى مطالب البشر و التي أفضت إلى تدهور البيئة و المستويات العالية للتلوث و استنزاف الموارد.

وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا لا يتجزء من البيئة و هو مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر، ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة. وأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي[22]. وتبعا لذلك فإن الإنسان عليه أن يتكيف مع البيئة بإعتبارها نسق يتضمن الإنسان كعنصر من عناصرها و ليس العكس. و عليه فالنظرة الصائبة هي التي ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار هذا الإتجاه و الذي ينضوي تحت مظلة الإستدامة القوية على إعادة صياغة المطالب إتجاه الطبيعة من أجل إعادة الصياغة للفهم إتجاه التنمية المستديمة ، و مبدئهم في ذلك أن التنمية المستديمة لا يمكن أن تترتب إلا على إستدامة الجانب البيولوجي الإحيائي و التوازن الإيكولوجي كشروط أولية للتنمية ،بدلا من الإفراط في التركيز على تأثير النشاط الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستديمة كوسيلة لتحسين نوعية حياة البشر بالتوافق مع حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض[23].

ويعتبر مبدأ نايس للمساواة Naess's doctrine of biospheric egalitarianism أن كل الكائنات لها مطالب إتجاه الطبيعة و المجال الحيوي، و هو المبدأ الأساسي للإيكولوجيا العميقة ، ويرتكز هذا المبدأ من ثمان عناصر هي[24]:

- إن سلامة واستمرارية الحياة للكائنات بما فيها البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.بما يعني أن التفاعل بين عناصر البيئة بما فيها الكائنات البشرية و الغير بشرية قيمتها نابعة من التوازن الذي تحدثه و تدعم من خلاله الإستدامة للبيئة، و ليس القيمة المحصلة كمنفعة للبشر.
- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.و ذلك ما نلمحه في الأوساط التي تتنوع فيها أساليب و أنماط الحياة ما يؤدي إلى عدم الإرتكاز على عناصر محدودة ما ينتج في الأخير عملية إجهاد للبيئة.
- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.
- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.
- أن الاستغلال البشري للطبيعة هو إستغلال جائر و مفرط ويزيد من الوضع سوءا.
- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.
- لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي مسايرا لتثمين نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي القائم و المتزايد باطراد.
- و في الأخير على الذين يؤيدون النقاط السابقة أولئك الإلتزام المباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة و ما هو مطلوب.

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة و يذهبون إلى أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق الطبيعية و البيئية ليس لخدمة البشر فحسب، كما هو الحال بالنسبة لرؤية الإستدامة الضعيفة من خلال النموذج المتمحور حول البشر، ولكن للتأكيد على

أن للبيئة مطالب حيوية مشابهة لمطالب البشر بل و أكثر منها حجما ، و لا تحتاج إلى أن تبرر بمعايير المنفعة التي تعود منها إلى البشر .

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة القوية في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني- في سعيه اللا متناهي وراء المادية- يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها. فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها. أو بصورة أدق فالإنسان كان يسعى إلى تطوير التكنولوجيا للقدرة على سد الحاجات و تلبيتها، و الآن أصبح يسعى إلى خلق الحاجات و توسيع نطاقها بالسلع المادية بذريعة التطور التكنولوجي . ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية.

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا ، مع الإدراك التام على أنه و بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الواحد و بين الدول ، فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عالمي أكثر استدامة. وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى. ولذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشاكل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معايير اقتصادية، ولتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية. ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن للبيئة النظيفة أثرا ايجابيا على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين الشعوب لم يكن عادلا. ولذا يزعمون أن الحكومة مسئولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى

يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية. كذلك يعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعولمة الاقتصادية. حيث يركز خطابهم على دور الشركات العابرة للقوميات وسياسات الدولة "النيوليبرالية" في علاقتها بقضايا مثل الاحترار العالمي، وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وانقراض الكائنات الحية، وتلوث الهواء والماء. ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العولمة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتفاقم الخطر البيئي الذي تتحول معظم آثاره وبطريقة ظالمة على الفئات الهشة الأقل استعدادا للتحمل. ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديموقراطية.

و لذلك فإن مشلكلة الإستدامة البيئية تشكل إختلافا بين التيارين يرتكز أساسا على محورية النمو و الطبيعة كمنطلق فكري ، و السؤال الذي يمكن إستنباطه في ذلك هو: هل تدور العملية الإقتصادية و النمو كهدف لها على محور البيئة، أم أن البيئة هي التي تدور على محور الإقتصاد؟ .أو بطريقة أخرى من الأولى الأقتصاد أم البيئة؟.

خاتمة

تمثل كل من الرأسمالية الليبيرالية و المعضلة البيئية نقطتا الخلاف و التحول بالنسبة لكلا التيارين، فالنتائج التي أفضى إليها النموذج الحداثي بآلية رأس المال و التحرر الإقتصادي أدت إلى اختلال مركز التوازن في مضمون المبادئ المزعومة للنظام الرأسمالي المهيمن، و أصبح طغيان المصلحة للأفراد و الكيانات هو الغالب على المصلحة العامة، و لم تعد الغاية تتجسد في الكفاية و تغطية الحاجات بقدر السعي و الاجتهاد في ابتكار الحاجة، و بصورة أدق ..إن دينامية الاقتصاد العالمي أصبحت لا تراعي حدود الطلب، بالقدر الذي أصبحت تسعى إلى تعظيم محتوى العرض وفق ما تمليه قاعدة "ساي"، و هو ما أدى إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي على حساب قاعدة الثروة و الموارد من جهة و نمو المخاطر البيئية كنتيجة لتعاظم النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

وإن كانت الحداثة و العولمة تختلفان نظريا من حيث المكون والآليات و الفواعل فإن ذلك الإختلاف لا يعدو إلا عاكسا للمرحلية فقط، و أن العولمة ما هي إلا مرحلة من مراحل الحداثة وامتدادا لها، و أن الانتقال من مرحلة القومية إلى مرحلة الما فوق قومية ما هو إلا طور من أطوار الرأسمالية كظاهرة اقتصادية،

و ما يبرر هذا الطرح هو أن أنصار التيار المعولم لا ينظرون إلى إخفاقات الحداثة و نتائجها إلا في كونها أزمة تخلف و ضعف للإبتكار اللذان يمكن من خلالهما تجاوز أزمة البيئة و شح الموارد، أما بالنسبة لمسار التنمية المستديمة فهو بمثابة البديل الذي يضفي الوازع الأخلاقي المغيب عن العملية الاقتصادية، و يكشف لنا مواطن الخلل بين الاقتصاد و البيئة و ما يتجسد في سرعة عجلة النمو و بطء عجلة البيئة في استعاب مخلفات النمو، و لعل النقاشات النظرية فيما تعلق بجلية البيئة و النمو تكشف لنا عكسية المسارين بين العولمة و التنمية المستديمة و تبرز لنا التحديات التي تواجه هذه الرؤية كمشروع بديل عن الرأسمالية، بداية بالقطيعة مع النظام الرأسمالي، و أن ارساء مشروع التنمية المستديمة كمشروع عالمي في ظل النظام الرأسمالي ما هو إلا ضرب من الخيال خاصة و أن الحكومات لم تعد تمتلك سلطة الفعل أمام قوة الشركات التي تحولت إلى كيانات لا تعترف بالحدود و لا تلجمها سلطة الدولة الوطنية.

الهوامش:

[1] *د. سعاد ابراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن- 2019*

[2] د. نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد**. التحيز. العولمة.مابعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،القاهرة.2002، ص 69.

[3] د. علا محمد الخواجة، العولمة و التنمية المستديمة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم 2006.

[4] د. محمد دياب: العولمة إمتداد للحداثة أم نقيض لها؟ مقال منشور على الإنترنت http// taqadomi.com

[5] Zimmerman, M. E. **Feminism**, **Deep Ecology and Environmental Ethics**. *Environmental Ethics.* 9, 1987 p20

[6] د عبد الله بن جمعان الغامدي مرجع سابق.ص 14

[7] Levin, A. I. **Sustainable Development and the Information Society**. *Russian Studies in Philosophy*, 45, No. 1, Summer 2006, 60–71.

[8] Roberts, P. W. **Wealth from Waste**: **Local and Regional Economic Development and the Environment**. *Geographical Journal* 170, Issue 2, 2004

[9] د. عبدالله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق ص 14.

[10] Dryzek, J. S. **The Politics of the Earth**: **Environmental Discourses**. Oxford: University Press, 1997.

[11] Zimmerman, M. E. **Feminism**, **Deep Ecology and Environmental Ethics**. *Environmental Ethics.* 9, 1987 p20

[12] ستيفن شميد هايني. **تغيير المسار**. منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة ، ترجمة :د.علي حسين حجاج.

مراجعة : د.مهندس موفق الصقار. دار البشير- عمان – الأردن، 1996، ص 33.

[13] د مصطفى كامل السيد، [131313] د مصطفى كامل السيد التنمية و البيئة- نقاش نظري، الموسوعة العربية للبيئة من أجل التنمية المستديمة، مقدمة عامة،ص 387

[14] Peter, Wenz . **Environmental Justice**. New York: State University of New York Press, 1988.

[15] د. عبدالله بن جمعان الغامدي، نفس المرجع ، ص 15

[16] Agyeman, Julian & Others. **Exploring the Nexus**: **Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity**, *Space & Polity*, Vol. 6, No. 1, 2002, 77–90

[17] Agyeman, Julian & Others . **ibid**, 77–90

[18]Goldsmith, Edward, et al. ***The Future of Progress: Reflections on Environment and Development***. Dartington: Green Books, 1995.

[19] Dally, H. "**Economics in a Full World**." Policy Issue Briefs: Economic Growth and Development. United States Society for Ecological Economics, Burlington, VT. 2005

[20] Perrings, C., and D. W. Pearce. 1994. "**Threshold Effects and Incentives for the Conservation of Biodiversity**." Environment and Resource Economics 4 (1): 13–28.

[21] Amartya Sen Talks with Bina Agarwal, Jane Humphries, and

Ingrid Robeyns." **Continuing the Conversation**" : 2003 Feminist Economist 9 (2–3): 319–32.

[22] الغامدي، مرجع سابق . ص 37

[23] UNEP, "**Caring for the Earth**: **a Strategy for Sustainable Living**". . 1990

[24] Zimmerman, M. E. Ibid, pp 270.271.